ضمن جهوده المستمرة لدعم المستثمرين في اتخاذ القرارات السليمة

«المركز» يستضيف مؤتمر «النظرة المستقبلية لعام 2023»

جانب من المؤتمر

علي حسن خليل خلال اللقاء مع علي بستكي

نظم المركز المالي الكويتي "المركز" مؤتمر خاص بعنوان "النظرة المستقبلية لعام 2023: أين تكمن الفرص الاستثمارية في ظل التحديات في الأسواق"، وذلك انطلاقاً من حرصه على دعم المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة. وقد أقيم هذا المؤتمر في 22 يناير، وذلك بحضور نخبة من الخبراء من "المركز" ومؤسسات محلية ودولية مرموقة، بهدف مناقشة الإستراتيجيات الفعالة لاقتناص الفرص في مختلف الأسواق.

وتميز المؤتمر بحضور لفيف من كبار مسؤولي "المركز"، الذين يتمتعون بخبرة واسعة في مجال إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الثروات، والذين استفاضوا في الحديث عن تقلبات السوق الناجمة عن تحديات متنوعة تشمل ارتفاع مستويات التضخم وسياسات التشديد النقدية والضغوط الجيوسياسية، وذلك لإطلاع المستثمرين على العوامل المختلفة التي تؤثر حالياً في فئات الأصول. وقد اجتذب الحدث حوالي 300مشارك، استفادوا من نصائح الخبراء حول سبل تجنب المخاطر في ظل أجواء عدم اليقين لتحقيق عائدات أكثر استدامة لاستثماراتهم.

وفي سياق الندوة، قال علي حسن خليل، الرئيس التنفيذي لشركة "المركز": "انطلاقاً من مكانة "المركز" الرائدة في القطاع، نواصل التزامنا الدائم بدعم تطور قطاع الخدمات المالية وسوق المال في الكويت، وذلك من خلال تعزيز الوعي الاستثماري بين المستثمرين. ويشكل هذا المؤتمر تأكيداً على هذا التوجه، حيث تؤثر عناصر الاقتصاد الكلي والتحديات الجيوساسية في واقع السوق، لذا أصبح من الأهمية بمكان أن يتمتع المستثمرين بدراية كاملة قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، لتحقيق أهدافهم المالية بشكل فعال. ويسعدنا أن نبادر لدعمهم من خلال توفير المعرفة لهم بما يؤدي إلى قرارات مستنيرة ومسؤولة لاقتناص الفرص الاستثمارية السانحة في مختلف فئات الأصول".

وأدار المؤتمر عبداللطيف وليد النصف، العضو المنتدب، إدارة الثروات وتطوير الأعمال في "المركز"، حيث افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية وقدم من خلالها تقييماً مختصراً لأداء السوق في 2022. تلى ذلك عرض تقديمي لإم آر راغو، الرئيس التنفيذي، شركة مارمور مينا انتلجنس، الذراع البحثي "للمركز"، وتضمن نظرة عامة حول أهم العوامل التي ستؤثر في الأسواق خلال عام 2023، ومنها أسعار الفائدة وقوة الدولار ومستقبل أسواق رأس المال والسندات والتأثيرات المحتملة لأزمة الطاقة العالمية على الاستثمارات.

ومن أبرز فعاليات المؤتمر مقابلة خاصة مع ضيف الشرف فاروق علي بستكي، العضو المنتدب السابق للهيئة العامة للاستثمار، أدارها علي حسن خليل، حيث تطرق بستكي لتحديات سابقة مثل الأزمة المالية في 2008، وذلك لتزويد المستثمرين بالمعرفة والخبرة اللازمة لاتخاذ قرارات أفضل، وناقش الاستراتيجيات الفعالة لمواجهة التحديات وبناء ثروات مستدامة.

وركزت الجلسة الاولى على الأسواق الإقليمية، حيث تطرقت السيدة رشا عثمان، نائب رئيس تنفيذي، إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية والدخل الثابت "بالمركز" خلال هذه الجلسة لأهم الأحداث والاتجاهات في عام 2023، والفرص في قطاع الدخل الثابت وإصدارات السندات باسعار أعلى. وناقش خالد أحمد المباركي، نائب رئيس أول، إدارة الاستثمار العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "بالمركز" تأثيرات ارتفاع أسعار الفائدة على القطاع العقاري، وأهم الفرص الناشئة في المنطقة في عام 2023. كما تحدث السيد فهد سامي الرشيد، نائب رئيس، إدارة استثمارات الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "بالمركز" عن أبرز التحديات والفرص الناشئة للمستثمرين مدعومة بالنظرة الإيجابية للمنطقة، وسلط الضوء على محافظ الفرص الاستثمارية في "المركز". وألقى السيد عبدالرزاق طلال رزوقي، نائب رئيس، إدارة الاستشارات وعمليات الاندماج والاستحواذ، إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية، الضوء على أنشطة عمليات الاندماج والاستحواذ وتوجه الشركات العائلية والشركات الكبرى وأين تكمن الفرص.

وخلال الجلسة الثانية، تحدث سامي شبشب، العضو المنتدب، شركة مار-جالف، الذراع العقاري "للمركز" في الولايات المتحدة الأمريكية عن أبرز العوامل التي تؤثر في السوق الأمريكية، ومنها تأثير التضخم ونسب الفائدة في قطاع العقارات. كما تطرق إلى رأيه حول القطاعات التي توفر أفضل الفرص للمستثمرين خلال السنة الجارية. وأشار الشيخ حمود صلاح الصباح، نائب رئيس مساعد، إدارة الاستشارات الاستثمارية الدولية "بالمركز" إلى الدور الهام الذي تؤديه عمليات الفحص النافي للجهالة وأهمية اختيار مدير الأصول في نجاح الاستثمار، بالإضافة إلى أهمية وضع أهداف واضحة وتقييم مستويات تحمل المخاطر وتوزيع الأصول بكفاءة.

وتضمنت قائمة المتحدثين أيضاً لورنس إي غولوب، الرئيس التنفيذي لشركة غولوب كابيتال، والذي أوضح أن الاقتصاد الأمريكي بوضع سليم وأن السوق اليوم هو الأكثر "ملائمة للمقرضين" منذ سنوات، وأشار أن أسعار الفائدة في أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية الكبرى. كما شارك في الجلسة وليد زين، شريك، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة هاميلتون لين، والذي استعرض دور الحوكمة في الأسواق الخاصة في زيادة عدد الصناديق المفتوحة شبه السائلة، وسلط الضوء على جاذبية العائدات المعدلة وفق المخاطر، والتي توفرها القروض الخاصة في بيئة تتميز بارتفاع أسعار الفائدة.

القطاع الصناعي يعاني معوقات كثيرة تقف أمام نموه أهمها المشكلات السياسية

الحماد يطالب الحكومة بتبني مبادرة «الكويت دولة صناعية»

هيئة الصناعة مطالبة بتوجيه نسبة من عوائدها سنويا لتوظيفها في تحقيق التنمية الصناعية المستهدفة

مشاري خالد الحماد

اكد مشاري خالد الحماد رئيس مجلس شركة الربوة المشتركة للمقاولات العامة نحن بحاجة الى نهضة شاملة في البلاد، حيث يجب أن يكون هناك اهتمام في جميع قطاعات الدولة على قدر متساو وهذا يعد بمنزلة الخطوة الاولى نحو التقدم والتطور، صحيح أن هناك مزايا تُمنح للقطاع مثل الاعفاء الجمركي وتوفير الاراضي بأسعار زهيدة ولكن كل هذا ليس كافيا، فنحن نحتاج اكثر الى بيئة ملائمة.مشيرا إلى أن علاج هذا الخلل يمكن ان يكون من خلال وضع أهداف عامة للدولة تعطي الدعم المباشر وغير المباشر وتحويل الكويت إلى مركز صناعي له عائد صناعي واقتصادي. تنبثق الرؤية الصناعية لدولة الكويت من الرؤية الاقتصادية العامة للدولة "رؤية الكويت 2035"، و التي تحمل في مضامينها العديد من المحاور والمرتكزات التي تهدف إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة ومن أبرزها القطاع الصناعي، ومن أهم مرتكزات هذه الرؤية "تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام" وأضاف: «على سبيل المثال، تبلغ نسبة افضلية المنتج الوطني 10% مقارنة بالمستورد وذلك طبقا لقانون المناقصات، ولكنه مجرد حبر على ورق فلا يوجد أي تطبيق فعلي على أرض الواقع وإنما هناك الكثير من التلاعب والتحايل، وأنا شخصيا لا أفضل الدخول في أي مشروع حكومي». إن الخلل الأساسي تتحمله العقلية الحكومية التي لا تستطيع تحقيق ما تريده من خلال توجيه الصناعة لكي تتماشى مع الاهداف الكلية للاقتصاد، مؤكدا ، حيث يهدف هذا المحور إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والإنتاجي الذي يساهم في الحد من اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط كمورد اقتصادي رئيسي، ان بعض المشاكل السياسية الحالية في البلاد تعوق تنمية القطاع الصناعي، مشيرا إلى أن الفترة السابقة كانت خير برهان على ذلك إذ تم تعليق وتأخير العديد من المشروعات بسبب هذه المشاكل.

وأكد الحماد انه إذا كان هناك اتفاق جماعي بأن التنمية الصناعية تعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تعد قاطرة الاقتصاد، خصوصاً في بلد مثل الكويت يعاني خللاً هيكلياً كبيراً في ميزانيته لاعتماده بشكل أحادي على النفط كمصدر رئيس للدخل، يجب وضع إستراتيجية حكومية شاملة تضمن أولاً رفع منسوب السيولة الموجهة للقطاع الصناعي، بما يوازي الاحتياجات التمويلية التي تضمن ضخ الاستثمارات الإستراتيجية المطلوبة. ولذلك، بدلاً من حجز هيئة الصناعة لـ 5 أو 10 في المئة من عوائدها سنوياً لتوظيفها في تحقيق التنمية الصناعية المستهدفة، يجب أن تزيد الحكومة المبالغ المخصصة للقطاع ومشاريعها التنموية لتشمل جميع العوائد، إضافة إلى تجنيب مخصصات مالية إضافية تؤمن كامل الحاجة لتحقيق الرؤية في بناء مدن اقتصادية صناعية شاملة تضمن تحقيق النهضة الاقتصادية.ومن نافل الإشارة إلى أنه معروف عالمياً أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة، ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الاقتصادية من تجاري ومدفوعات وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة الحالي وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة.

وأضاف الحماد أن التحديات الاقتصادية الضخمة، التي تواجهها الكويت، وأمام الوقائع والحقائق الجيواقتصادية المتمثلة في أن أي تطوير اقتصادي لابد أن يقوم على الاستثمار الأمثل للنفط من صناعة تحويلية – ليصبح لزاماً علينا في الكويت أن نفكر بطريقة مختلفة، وأن نغير سياساتنا الاقتصادية التي حكمت موارد الدولة طوال السنوات الستين التي مضت، من النظر إلى قياس الأداء النفطي بناء على كمية النفط والغاز المصدرين إلى اعتماد الاستثمار الأمثل والحديث للنفط، باتجاه صناعات نفطية متقدمة تنقل الكويت من دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير الثروة الوطنية الخام، إلى دولة صناعية بامتياز تؤسس نهضتها الصناعية على أحدث الصناعات النفطية التي تشمل طيفاً واسعاً من الصناعات، تضعها في مصاف الدول المتقدمة المتخصصة بصناعات مميزة، شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة اقتصادياً في العالم.ونوه إلى أن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يعاني مستثمروها مشاكل وصعوبات لتأسيس مشروعاتهم منها حيث إن استخراج الرخصة الصناعية مرهون بعقد إيجار لمكان إقامة المشروع، ولا تقل قيمة المتر التأجيري الواحد عن 5 أو 6 دنانير، والمستثمر يوفر مقرا لإقامة مشروعه ويدفع أجرته قبل البدء بعملية التشغيل بمدة تصل إلى 4 أشهر، لحين وصول معدات التصنيع المستوردة من الخارج. وأن المشروعات الصناعية الصغيرة التي تعرف باسم «حرفة» لا تمتلك أي ميزة على الإطلاق، من ناحية توفير الأراضي أو إعفاءات من الرسوم الجمركية من أي مواد أولية تقوم باستيرادها من خارج نطاق دول مجلس التعاون، إضافة الى انه يترتب على المستثمر دفع 5% من إجمالي قيمة الفاتورة المستوردة.

كما أشار الحماد إلى ان الهيئة العامة للصناعة لديها تركة مشاكل مزمنة منذ مباشرة أعمالها مطلع عام 1997، حيث إن الاختصاصات التي تقوم بها متداخلة مع عدد من وزارات الدولة مثل البلدية والأشغال، وتم تحميلها أعباء لا تنتمي إلى الأهداف الرئيسية التي أنشئت من أجلها، لافتة إلى أن عدداً من الأنشطة الموكلة إلى الهيئة أصبحت عبئا عليها، ومنها تقطيع ونقل إطارات رحية، قسائم تخزين الصلبوخ، قسائم مقالع الرمال (الدراكيل)، مناطق السكراب العام أو سكراب السيارات.. وجميعها أنشطة غير صناعية ولا تدخل ضمن اختصاصات الهيئة.

وختم حديثه بأنه يتوجب على الحكومة زيادة المبالغ المخصصة للقطاع الصناعي ومشاريعها التنموية لتشمل جميع العوائد، إضافة إلى تجنيب مخصصات مالية إضافية تؤمن كامل الحاجة لتحقيق الرؤية في بناء مدن اقتصادية صناعية شاملة تضمن تحقيق النهضة الاقتصادية. حيث أنه معروف عالمياً أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة، ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الاقتصادية من تجاري ومدفوعات وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة الحالي وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة. من المفترض أن تكون لدينا قوائم ذهبية لهذا الغرض منذ فترة طويلة والذي من شأنه أن يرقى بالقطاع الصناعي بشكل خاص وسوق العمل بشكل عام وبالتالي يعزز الاقتصاد الوطني.

المطوع: «وربة» يعلن الفائزين في سحب «السنبلة» الأسبوعي

أحمد محمد المطوع

أعلن بنك وربة أسماء الفائزين بسحوبات السنبلة الأسبوعية، وسيستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً لحساب السنبلة بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي ، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: يوسف عبد الله الماجدي، وسمية محمد عايش الشمالي، ومحمد أحمد سعد المسعود، و أحمد فلاح دخيل العازمي، وآمنة فرحان حمود الملا، ومطلق محمد سالم العازمي، و رابعة عبد العزيز خالد المطوع، وسميرة علي أحمد الكندري، ومروج ناظم ناهي الخليفة، وناصر بدر أحمد عبد الرحيم.

وبالنسبة لحساب السنبلة فهو يمثل الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية طوال العام.وحول الشروط قال أحمد محمد المطوع – مدير منطقة المجموعة المصرفية للأفراد: "يتطلب الآن وجود 100 د.ك لدخول سحوبات السنبلة الأسبوعية والسحوبات الكبرى، علماً بأن العميل لا زال يحصل على فرصة واحدة مقابل كل 10 د.ك في الحساب، والفرص تحتسب على حسب أدنى رصيد في الحساب خلال الشهر. لذلك يجب أن يكون قد مضى على المبلغ شهر كامل في الحساب للتأهل للسحب الأسبوعي، وشهرين كاملين للسحوبات الكبرى لاحتساب الفرص. هذا ولا توجد قيود أو حدود للسحب والإيداع، كلما زاد المبلغ المودع زادت فرص العميل للربح". علماً بأن بنك وربة أطلق أحدث حلوله المصرفية Customer O–boarding وفق بنود استراتيجيته الخمسية الطموحة التي تمكن غير عملاء بنك وربة بالتقدم بطلب فتح حساب السنبلة بطريقة إلكترونية سهلة عبر موقع البنك الإلكتروني دون الحاجة لزيارة أي فروع البنك، وفي غضون خمسة دقائق فقط –من خلال النظام الآلي الجديد الذي يستخدمه لتطبيق هذه الخدمة وينفرد به في القطاع المصرفي الكويتي– سيتمكن العملاء الجدد من استكمال طلب فتح حساب السنبلة في أي وقت وأي مكان.

جدير بالذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة خلال فترة وجيزة حيث احتلّ مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية للأفراد، كما يعتبر من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين فيه، ويعتبر ذلك من أبرز المقومات التي تجعل البنك قريب من جميع أفراد المجتمع.